

معلولي: الطائف لم يطبق ولا بديك منه



نائب رئيس المجلس سابقا ميشال معلولي.

■ ماذا تبقى من اتفاق الطائف؟
□ في اختصار الطائف لم يطبق. ثمة اصلاحات سياسية عدة تضمنها ولم تنفذ مثل الغاء الطائفية السياسية واطلاق الهيئة المطلوبة لهذه الغاية. لكن اهم ما لم يطبق منه هو اللامركزية الادارية الموسعة، وهي ليست فيديريالية بل تأتي على شكل كونفيدرالية. لا حل امامنا اليوم الا باتباع اللامركزية الادارية. ما لم يطبق ايضا هو عدم انشاء الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية علما ان هذه العملية لا تتم بكبسة زر. لا بد من التمهيد لهذه الهيئة وانطلاقها شرط ان يبدأ التحضير لها في المدارس اولاً. ثمة من يقول ان ليس من مصلحته الغاء الطائفية السياسية في هذا التوقيت بالذات، وهذا ما يعتقد به كثير، لان هذا النائب او ذاك وصل الى البرلمان عبر الطائفية، لذلك لن يعمد الى الغائها. شاركت في الطائف وانجازه ولست ضده. ومن يدعو الى الغاء الطائفية السياسية يعمل على الغاء نفسه، هذا ما تعتقده اكثرية الطبقة السياسية ويا للأسف.

□ كلا. ذهبت انا وزملائي الى الطائف في عز ايام الحرب لنعمل على اطفاء نيرانها. انهينا الحرب وقتلنا للشباب (المليشيات) ان ما عشناه على مدار 15 عاما لا نريده ان يتكرر. المطلوب هو القضاء على السرطان المتمثل في الطائفية، عندها تتحسن صحة الوطن.

شاركت في اعداد الطائف ولست نادما

■ ما قدمه نواب الطائف لم يحافظ عليه خلفاؤهم؟

□ لم يحترموا ما حققناه، بدليل عدم تطبيقهم الاصلاحات التي تضمنها الطائف. النواب الاحياء الذين شاركوا في الطائف يحذرون ويدعون المعنيين الى ضرورة تطبيق الطائف. لكن المشكلة ان الطبقة الحالية لم تعالج المرض. في الاساس، ان التركيبة الموجودة اليوم الغت الطائف واتفقت على العمل على اساس طائفي. لم نلمس اي محاولة لالغاء الطائفية، لان هؤلاء لا يريدون الغاء انفسهم. انا لا استثنى احدا على ان تجرى في المستقبل انتخابات نيابية لا طائفية، مع انشاء مجلس للشيوخ فيضبط النظام الطائفي.

■ ما هي الانعكاسات السلبية لعدم تطبيق الطائف؟

□ ادت السياسات المتبعة الى عدم تطبيق الدستور، علما ان ثمة افرقاء لا تجمعهم قواسم وطنية مشتركة لكنهم لا يريدون تطبيقه.

■ ماذا بقي من الطائف؟
□ لم يطبق الطائف ليطم طرح سؤال من نوع ماذا تبقى منه، علما انه لا يوجد عندنا بديل آخر منه.

■ هل انت نادم على مشاركتك في انتاج الطائف وما جلبه الى البلد؟

■ من يتحمل مسؤولية عدم تطبيق اتفاق الطائف؟

□ تقع المسؤولية هنا على الطبقة السياسية التي تعاقبت على الحكم منذ مطلع التسعينات حتى اليوم. ثمة جهات لا مصلحة لها في تطبيق الطائف لانه يؤدي الى عدم وجودها، وهناك قوى طائفية تعمل اصلا على عدم تطبيقه. لا يخشى كثير من القول انهم يعملون وفق مبدأ طائفي ولا يقبلون بازاحتهم من الواجهة السياسية. تتمثل هذه الفئة عند المسلمين والمسيحيين على السواء، لاسيما الجهات الموجودة في الحكم والتي لا تقبل بالتخلي عن الامتيازات الموجودة لديها من خلال السلطة التي تمتلكها. ثمة من لا يخجل من الافصاح عن انه موجود لانه طائفي. لكل ذلك لا يتم التخلي عن الطوائف.



ثلاثة عقود على الطائف ومندرجاته الأساسية لم تطبق: اللامركزية الإدارية وإلغاء الطائفية وقانون الانتخاب

التسعينات الى العام 2018 لم تول هذا الجانب اي اهتمام. اجمع النواب السابقون الثلاثة على ان اتفاق الطائف لم يتم تطبيقه، ورموا المسؤولية في هذا السياق على الحكومات التي تعاقبت منذ اوائل التسعينات الى اليوم. وحذروا من الاستمرار على هذه الحال التي ستجلب في رأيهم المزيد من الازمات والمشكلات، وستؤدي تاليا الى عدم انتظام الحياة السياسية في البلد. "الامن العام" اضاءت على هذه النقاط وسعت الى معرفة كل ما تم تنفيذه من وثيقة الوفاق الوطني؟

ثلاثة عقود مرت على اتفاق الطائف الذي نقل لبنان من ضفة الحرب الى السلم واستقرار مؤسسات الدولة، بدءا من الرئاسات الثلاث تحت مظلة دستور جديد. لكن الحكومات المتعاقبة لم تطبق رزمة مندرجات الطائف، علما انه لا يزال محل طموح شريحة كبرى من اللبنانيين شرط ان تتمكن قياداتهم من التخلص من سرطان الطائفية

اكثرت الحكومات التي تعاقبت، وسط اسئلة اللبنانيين المتتالية عن الحواجز والعوائق التي منعت المسؤولين والمعنيين من تطبيق مندرجاته، ولماذا لم تطلق عجلة اطلاق الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية، مع الاشارة الى كل قوانين الانتخاب منذ

يفتح ثلاثة من النواب السابقين، نائب رئيس المجلس السابق ميشال معلولي وزاهر الخطيب وجبران طوق، شاركوا في ولادة اتفاق الطائف دفاترهم القديمة وهم يعاينون واقع الدستور اليوم الذي يتنازع عدد كبير من الازمات التي تعيشها

من تبقى من نواب الطائف

لا يزال من برلمان 1972 الذي اقر اتفاق الطائف عام 1989 النواب: الرئيس حسين الحسيني، ميشال معلولي، زاهر الخطيب، جبران طوق، انور الصباح، منيف الخطيب، ادمون رزق، طارق حبشي، حسن الرفاعي، مخايل زاهر، طلال المرعبي، عثمان الدنا، محمد يوسف بيضون، صالح الخير، بطرس حرب، بيار دكاش، نجاح واكيم، البر منصور وهو الوحيد من بينهم نائب حالي.

الخطيب: الطائفية تحولت نظاما سياسيا

■ ماذا طبق من الطائف؟

□ لم يطبق شيء. اشير على سبيل المثال الى المجلس الاقتصادي - الاجتماعي الذي عاد ثم تعطل. جرى التشريع للمجلس الاعلى لمحكمة الوزراء، وكنت انا في مجلس النواب حينه، وهو من المفترض ان يضم سبعة نواب وثمانية يعينون من القضاة، لكن لم توضع اصول محاكماته. اصبحت الطائفية السياسية نظاما سياسيا وخرق توزيع المقاعد الدستور الذي يقول ان اللبنانيين في القانون سواسية امامه. نسأل اين هذه السواسية، وهل يعقل ان ينتخب مواطن 10 نواب في محافظة واخر نائبين في دائرة اخرى وثالث يفضل قضاء على مصلحته واخر يحصل على محافظة. ثمة مسائل في الطائف بدأوا في تطبيقها ولم تستكمل، واخرى لم تطبق. الامر الذي لم يتحقق على رأس القائمة هو الغاء الطائفية السياسية. عندما قالوا في الطائف انه سيطبق على مراحل اعترضت شخصيا مع الزميلين توفيق عساف وفريد جبران رحمهما الله. قلنا اننا نريد الغاء الطائفية السياسية فوراً. عندما سمعنا من النواب المشاركين انهم في صدد التصويت ابلغناهم اننا لن نصوت على هذا البند. ابدينا موافقتنا على الطائف وطالبنا بالغاء الطائفية، لذا لم يعد من المنطق القول انه يحتاج الى مراحل. وافقنا على اتفاق الطائف وتحفظنا عن ثلاث نقاط. شدنا اولاً على تطبيق الغاء الطائفية السياسية بحسب المادة 95 المعدلة بالقانون الصادر في 9 تشرين الثاني 1943 انه على مجلس النواب المنتخب على اساس طائفي بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين، اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية. اعتبروا هنا ان القانون الدستوري اعلى من الدستور. مع انتخاب اول مجلس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصرية وهي تعني الواردة في مجلس الوزراء والتي تتطلب الاكثية من الحرب والسلم الى الموازنة وتعديل الدستور.



النائب السابق زاهر الخطيب.

حوّلت الطائفية السياسية الى نظام سياسي لينام اصحاب الشأن مرتاحين

على الجميع ان لا يخافوا من الغاء الطائفية السياسية لان هذه الكلمة غير موجودة وهي ابتدعت من ايام الاستعمار الفرنسي. لا توجد طائفية سياسية بل جرى تحويلها الى نظام سياسي لينام اصحاب الشأن مرتاحين، ويتقاتل المواطنون بعضهم مع بعض.

■ ماذا عن تحقيق الائمة المتوازن؟

□ الائمة المتوازن ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا لم يطبق ايضا، كذلك اصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتطوير الجامعة اللبنانية. لو سألت نائبا لقال لك انا امثل كسروان او الشوف، وينبغي ان يكون ممثلا للامة. ما يحصل هو نقيض هذه المادة الموجودة قبل

ولادة الطائف. ثمة من اعترض على الغاء الطائفية السياسية تحت شعار انه يمس الطوائف والاحوال الشخصية. جوايي هنا ان الجميع يشاركون في التشريع على اساس طائفي ودوائر صغيرة. عندما يتم الاتيان على ذكر الاحوال الشخصية، لا يمكن لمجلس الوزراء بت القضايا المصرية الا من خلال الاستعانة بمجلس الشيوخ الذي يقول ان هذه القضية مصرية مثل تعديل الدستور. المطلوب الغاء الطائفية السياسية المدسوسة وليس الطوائف الذي يعتبر تعددها نعمة. اما استغلال الطائفية واشراك الله مع زعيم الطائفة فهو نعمة.

■ هل انت خائف على الطائف؟

□ يبقى الابهام الاخير هو قانون الانتخاب ولم نصل الى قانون بحسب توزيع المحافظات الخمس. الابهام هو توازن للقوى. عندما لم نتمكن من الغاء الطائفية السياسية مشينا في المراحل. من لا يريد تطبيق الطائف يريد ان يبقى هو الحاكم. اما الحاكم الحقيقي بحسب الدستور فهو السلطة والشعب مصدرها.

طوق: الطائف خشبة خلاص ولا بد من تطبيقه

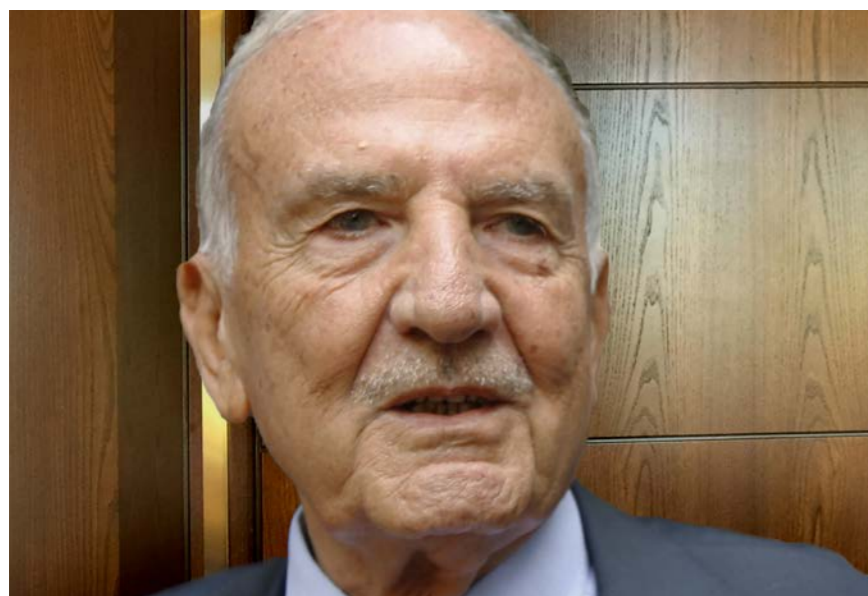
■ كيف واكبت مراحل تطبيق الطائف؟
□ تم تنفيذ جزء من الطائف ولم يطبق القسم الاكبر منه. لم تتحقق وثيقة الوفاق الوطني عبر البنود التي تناولتها مثل اللامركزية الادارية الموسعة، علما انها من النقاط الاساسية التي بحثت في مناقشات النواب. ثمة من طالب بلامركزية سياسية انذاك واستبدالها الرئيس حسين الحسيني بالادارية الموسعة، وقد اتفقنا عليها. لا بد من التذكير بأن مسودة الاتفاق كانت مشغولة قبل توجهنا الى الطائف، ونحن قمنا بادخال تعديلات عليها.

■ لمن تحمّل مسؤولية عدم تطبيق عدد من بنود الدستور؟

□ طبعا الحكومات المتعاقبة تتحمل مسؤولية عدم التطبيق من جراء عدم التوصل الى تفاهات. كانت كل هذه المندرجات موجودة في النصوص، لكنها لم تصل الى اهتمامات المعنيين. لذا كان من المفروض تطبيق الطائف بحذافيره. هنا لا بد من الاشارة الى ان معارضة مسيحية واكبت هذا الاتفاق، علما انه حظي بتغطية من البطريك الراحل مار نصرالله بطرس صفير. لا شك في ان كل الحكومات كانت مقصرة في التطبيق، وذهبت الامور نحو مزيد من المذهبية والطائفية في حين وضع الدستور جانبا. استشرت الحالة الطائفية اكثر نتيجة الايدي المنظورة وغير المنظورة التي تدخلت لكي لا يكون لبنان وطننا كل مواطنيه.

■ ما هو ركد على القائلين ان هذا الدستور لم يعد صالحا؟

□ ثمة امور تحتاج الى تعديلات وقد اظهرتها الممارسة لاحقا، مثل الفترة المفتوحة امام الرئيس المكلف تأليف الحكومة. يبقى المطلوب تطبيق البنود غير المطبقة لنكتشف اثارها. لا شك في انه عند



النائب السابق جبران طوق.

لقد كنا جميعنا امام واجب وقف الحرب. اصبح البرلمان مناصفة، اضافة الى مجلس الوزراء الذي انتقلت اليه صلاحيات كبيرة من رئيس الجمهورية. هنا لا بد من القول عن وجود اجحاف في حق المسيحيين اليوم، لذلك لو طبقت بنود الطائف كلها لما كنا قد وصلنا الى هذه الحال وقلنا ان هذا الفريق ظالم والاخر مظلوم. من جهة اخرى، لا بد من اعادة النظر ومن خلال الممارسة الانتخابية، وعدم السير في المحافظات الخمس. لست نادما على مشاركتي في اتفاق الطائف وانا مع نشر كل المحاضر، فلا ينبغي ان تبقى عند الرئيس حسين الحسيني. ما جاء في مضمونها ارقى بدرجات من المناقشات السياسية الدائرة اليوم بين الافرقاء. لست مطمئنا الى الاجواء التي تسود حاليا في البلد، لذا على الجميع تحمّل مسؤولية تطبيق الطائف الذي لا يزال خشبة خلاص للحل في لبنان، والذي لا بد منه على الرغم من انه يحتاج الى اجراء بعض التعديلات الصغيرة.

مسودة الاتفاق كانت مشغولة قبل توجهنا الى الطائف ونحن ادخلنا عليها تعديلات

الممارسة ظهرت مشكلات عدة. اركز هنا ان الغاء الطائفية السياسية يحتاج الى تفاهم، وانا مع اطلاق عجلة الهيئة المعنية بهذا الملف. لا بد من تغيير ما يدور في النفوس قبل النصوص. لا شك في ان وجود مجلس الشيوخ يساعد في طمأنة الطوائف وهو ضرورة.

■ هل ترى القدرة عند الطبقة السياسية الحالية لتطبيق الطائف اليوم؟

□ نحن ندور اليوم في حلقة مفرغة لسوء الحظ ولا سيما عند المسيحيين. انا لا اوافق من يقول ان هذا الدستور ظلم المسيحيين.